



صدر عن حزب حرّاس الأرز - حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

المعارضة بالمفهوم المتعارف عليه هي حالة سياسية حضارية خاصة بالأنظمة الديمقراطية، مهمتها مراقبة أعمال الحكومة والوقوف على أخطائها ومحاسبتها أمام الشعب إذا تقاعست عن واجباتها أو انحرفت عن مسارها... وتتألف عادةً من شخصياتٍ سياسية وقوى حزبية موجودة خارج الحكم، وتشكل رادعاً للسلطة الحاكمة لمنعها من الجنوح نحو الإستبداد والظلم والفساد... أما في الأنظمة الدكتاتورية فالمعارضة غير موجودة أو مغيّبة أو مقموعة وغالباً ما يلاقي أفرادها مصيراً أسوداً ويساقون إلى السجن أو إلى المنفى أو إلى الآخرة.

المعارضة إذاً لا تعمل إلا في بلدٍ تسوده أجواء الحرية والديمقراطية، أما إذا وقع هذا البلد تحت إحتلالٍ أجنبي فتتحوّل المعارضة حكماً إلى مقاومة وتباشر فوراً في حشد طاقاتها وتنظيم صفوفها لإزالة الإحتلال... فالمقاومة إذاً حالة نضالية تقودها مجموعة من الأحرار هدفها واحد هو مقاومة الإحتلال، وشعارها واحد هو المثابرة في النضال من دون توقف أو مهادنة حتى يتحقق التحرير، وأساليبها متنوعة منها عسكرية ومنها سياسية، ويختار المقاومون الأسلوب المناسب تبعاً لظروف البلد وإمكاناته وطبيعة الإحتلال.

أما الحالة اللبنانية فينطبق عليها مفهوم المقاومة لا المعارضة باعتبار إن البلد واقع كلياً تحت الإحتلال، وبالتالي لا يمكن التعامل مع هذه الحالة بمنطق المعارضة بل بمنطق المقاومة. والمقاومة المتاحة أمام اللبنانيين اليوم هي سياسية لا عسكرية لأن الظروف الإقليمية والدولية تغيّرت، والنضال المسلح الذي خضناه ضدّ السوريين على مدى ١٥ عاماً فشل بسبب الأخطاء العديدة والمميتة التي إرتكبتها قادة المقاومة اللبنانية على أكثر من صعيد وعلى رأسها خطأ الإقتتال الداخلي.

وبما أن الحكم القائم في لبنان غير لبناني بل صنيعة الإحتلال وأداته المحلية، فلا يجوز إذاً - بحسب العرف والمنطق - الإعتراف به كما هو حاصل اليوم، بل يجب نعتة بالعمالة وتصنيفه في خانة الإحتلال والتعامل معه هو الآخر بمنطق المقاومة لا بمنطق المعارضة.

بناءً على ما تقدّم، وبالنظر إلى تشرذم المعارضة وهزلة آدائها، فإننا لا نتأمّل منها خيراً وفيراً، ولا اللبنانيون يعولون عليها كثيراً، بل في قرارة أنفسهم يعولون أكثر على الموقف الدولي الذي سبق المعارضة بأشواطٍ من حيث تعاطيه الحازم والواضح والصريح مع الإحتلال السوري وبرهن إن المجتمع الدولي أكثر حرصاً على لبنان من قاداته.

وإذا ما نظرنا إلى المعارضة من الداخل نرى أن وضعها مزري، وإنها تحوّلت إلى معارضات متناقضة، وقد طفت على أركانها أجواء الإنقسام والإختلاف في الرؤية والهدف والموقف، فبدت كالتالي:

١- البعض يطالب بوقف تدخّل الأجهزة الأمنية السوريّة في الحياة اللبنانية من دون الإشارة إلى الإنسحاب السوري ولا إلى القرار ١٥٥٩.

٢- والبعض يؤكد الإنسحاب السوري ولكن إلى البقاع فقط لحماية "الخاصة السوريّة" مع التشديد على إقامة أفضل علاقات "الأخوة مع الشقيقة...".

٣- وهناك من يؤيّد القرار ١٥٥٩ ولكن بشروط، وآخر يؤيّد بعض بنوده ويرفض البنود الأخرى المتعلقة بحلّ الميليشيات، ويطالب بإحتضان ما يسمّى "مقاومة".

٤- وهناك من إكتفى بالمطالبة بإسقاط الحكم للحلول مكانه حتى ولو جاء على حسان سوري.

٥- وهناك مَنْ إنتقل من صفوف الموالاة إلى صفوف المعارضة لتعزيز شعبيّته على حساب شعبيّة المعارضة المتنامية، وهنا لا بدّ من لفت النظر إلى أن الفضل في تنامي المعارضة لا يعود إلى أركانها بل إلى عاملين: الأول، الأخطاء الفادحة التي إرتكبها النظام السّوري وصنيعته النظام اللبناني. والثاني، التغيير الذي طرأ على المواقف الدولية بنسبة ١٨٠ درجة لمصلحة لبنان.

٦- ومنهم مَنْ نادى بمؤتمرٍ دعا إليه الإحتلال السّوري وزمرة الأحزاب التابعة له للبحث في موضوع الإنسحاب بشكل يضمن له ماء الوجه!!!.

٧- وكلهم معجوقون بالإنتخابات المقبلة وبالقانون الجديد وبجزم الدوائر الإنتخابية، ومتلهّفون لخوضها بإشراف الإحتلال أو بغيره، ولاهثون وراء مقعدٍ نيابي أو منصبٍ وزاري.

وهكذا إختلط الحابل بالنّابل وأصبحت المعارضة أشبه ببرج بابل أو بسوق عكاظ، وكلّ يغنيّ على ليله، ولم نعد نفهم مَنْ مع مَنْ، ومَنْ ضدّ مَنْ، حتى ضاع الناس ونخشى أن تضيع معنا عواصم الغرب فتراجع عن دعمها للبنان على خلفية إنها لا تستطيع أن تكون ملكيّة أكثر من الملك.

كل لبناني يّعي في عقله الباطني إن حالة الخراب التي عمّت لبنان خلال نصف العقد المنصرم سببها الأول هذا الصنف من القيادات السياسية مضافاً إليها معظم القيادات الروحيّة؛ ويّعي أيضاً إن الخلاص لن يأتي على أيديهم بل على يد ثلاثة: العناية الإلهية التي رعت لبنان منذ نشوئه، وديناميكية الكيان اللبناني العاصية على الإضمحلال، وطاقات الشعب اللبناني العظيم التي تنضج بالحياة وترفض الموت.

لبّيك لبنان

أبو أرز

في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٤